مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: التصحيف في التراث المعجمي المخطوط من خلال تهذيب اللغة للأزهري (ت370هـ) – مقاربة لسانية إدراكية –
اسم الكاتب: لعبيدي بوعبدالله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9343
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 20:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد 21، العدد 1
رمضان 1445هـ / مارس 2024م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

مارس 2024م **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** المجلد 21 العدد 1
https//:doi.org/10.36394/jhss/21/1/10

التصحيف في التراث المعجمي المخطوط من خلال تهذيب اللغة للأزهري (ت370هـ) (مقاربة لسانية إدراكية)

لعبيدي بوعبدالله[1]

تاريخ الاستلام: 29-08-2022 **تاريخ القبول: 11-01-2023**

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن ظاهرة التصحيف المنتشرة في المخطوطات العربية، وتشريحها من منظور علم التحقيق؛ بوصفها ممارسة من ممارسات النُّسّاخ الكتابيّة، والوقوف عند أسبابها وخصائصها، ثم تفسيرها من وجهة نظر لسانية إدراكية؛ لكونها تتعلق بنظام غرافي له سماته البنيوية وجوانبه الوظيفية، وذلك بعرض مفهومها، وآلياتها، وأسبابها، وخصائصها، وما تحدثه من ارتباك على مستوى اكتساب البنى الغرافية والشحنات الدلالية.

كما تحاول - بمنهج وصفي تحليلي - رصد الظاهرة في التراث المعجمي المخطوط المؤلف قبل زمن أبي منصور الأزهري، الذي يُعَدّ من اللغويين الروَّاد الذين تصدوا للظاهرة في تهذيبه بالكشف عن موقفه منها، وعن منهجه في التعامل معها، وأدوات ردّه المعاني التي اعتراها التصحيف - أيًّا كان مصدره ودواعيه - ، وتقديم تأويل كاف لما يحدثه التصحيف من تغييرات في الجانب الدلالي والبراغماتي للغة العربية، معتمدًا مختلف الوسائل اللغوية والأدبية والبلاغية والمنهجية والأحكام النقدية.

الكلمات الدالة: التراث المعجمي المخطوط، التصحيف، تهذيب اللغة، مقاربة لسانية إدراكية، أبو منصور الأزهري.

(1) كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية (أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة)
Labidi.bouabdallah@mbzuh.ac.ae

المقدمة:

لا أحد ينكر الأدوار التي أداها محققو التراث المتمرِّسون - من العرب وغيرهم من المستشرقين - قديمًا وحديثًا في سبيل إخراج النصوص المخطوطة في مختلف المجالات والموضوعات إلى النور، وجعلها سائغةً بين أيدي المتخصصين في شتى فروع المعرفة والقراء عمومًا. ولم يكن لهم أن يصلوا إلى ما وصلوا إليه لولا امتلاكهم الأدوات المنهجية الصّارمة؛ والخلفيّة العلمية الرصينة؛ التي بها يتحقق الانفتاح على أجزاء النص المخطوط ووحداته شكلًا ومضمونًا.

وبهذا يكون على عاتق المحقِّق عدَّة مسؤوليات: علمية ومنهجية وتاريخية ولغوية وتوثيقيّة وباليوغرافية: فهو مؤرِّخ لوثيقة، ومدقِّق للغة، وممحِّص لأسلوب، ومؤكِّد لصحة مضمون، وضابط لرواية، ومثبِتٌ لرسم.

والظاهر أن أغلب هذه المسؤوليات هي التي تتناولها كتب منهجية التحقيق عمومًا؛ إذ يُعَدُّ الجانب الشكلي للمخطوط ذا أهمية بالغة؛ لأنه يهمُّ - من جهة - المحقّق؛ بوصفه (الجانب الشكلي) ممرًّا ضروريًّا لمضمون النص، ويهمُّ - من جهة أخرى - غيره من الباحثين في مجالات أثرية وكوديكولوجية؛ بوصف المخطوطة - أيضًا؛ في بعدها المادي - وثيقةً أثريَّةً وتاريخيَّةً.

وإنَّ ما يهمنا في هذا الصدد طريقة النسخ؛ وطبيعة الكتابة؛ وخصائصها الوظيفية، وكلُّ ما يندرج في النظام الغرافي للنسخة المخطوطة. وأهم ما يُلحَظ هنا التغييرات التي يمكن أن تلحق النقول الواردة في النص المخطوط، أو في كلام المؤلِّف ذاته؛ عند مقارنة النُّسَخ المتعددة بعضها ببعض.

وعلى ذكر التغييرات التي تلحق النص، فإن الملاحظ - أيضًا - أنه قلَّما يخلو تحقيق الكتب المخطوطة من تصحيف أو تحريف؛ تسبَّب فيه سهو ناسخ أو إهمالُه، أو وهمُ راوٍ أو تدليسه، أو غفلةُ مؤلِّف الكتاب (إذا كان هو ناسخ المخطوطة) بسبب جريه وراء الأفكار والأبواب والفصول، أو عدوانُ مالك النُّسخة المخطوطة على شكلها؛ بزيادةٍ أو نقصانٍ في لفظ أو تركيب، أو تحويرٍ في عنوان؛ أو إخلال بترتيب ورقات المخطوطة، وغير ذلك من مظاهر القصور والتقصير التي تطال التراث المخطوط عمومًا.

وحفاظًا على مضمون النص المخطوط مما يجنيه تغيُّرُ الألفاظ على اضطراب دلالات الكلمة وارتباكها بالدرجة الأولى، وعلى مقصديَّة المؤلف بالدَّرجة الثانية، ووصولًا إلى مخرجات التحقيق التي على المحقِّق أن يبذل كلَّ ما في وسعه لإنجازها - بالفعل - ؛ بكل أمانة تاريخية؛ ونزاهة علمية؛ ولمسة أدبية وجمالية، وأهمها المخرج الذهبي الذي أجمع عليه المحققون في كل زمان ومكان وهو: إخراج النص المخطوط بالصورة الصحيحة التي أرادها له مؤلِّفه، أو في صورة أقرب ما تكون إلى الصِّحة؛ يقول عبد السلام هارون (ت1988م): "والذي اتفق عليه المحققون من ذلك أن يؤدَّى متن الكتاب أداءً صادقًا كما وضعه مؤلِّفه، كمًّا وكيفًا بقدر الإمكان". (هارون، 1988، 13)

لذلك كلِّه؛ نجد المحقق النبيه يبذل قصارى ما يملكه من الوسائل المنهجية والأدوات الفكرية ليثبت أصح رواية يلتقي بها مؤلف الكتاب أول مرة (أو مجدّدًا - في حال أعيد تحقيق الكتاب على نُسَخ ذات قيمة) مع قارئ غير معاصر له. ولا يكون ذلك إلا إذا أورد ألفاظ النص المخطوط بمنتهى الدقة والفطنة والحذر؛ لأن على المباني مدار المعاني.

ولم تقتصر ظاهرة التحريف أو التصحيف (الذي هو موضوع هذا البحث) على مجال دون مجال؛ أو عصر دون عصر؛ أو مصر دون مصر، فهي عامة الظهور والشيوع؛ لارتباطها بعوامل منهجية واجتماعية وإيديولوجية وفنية وحضارية، سيأتي بيانها.

إن هذه الظاهرة وإن كانت تبدو للوهلة الأولى أنها تندرج ضمن مبحث منهجي من مباحث تحقيق النصوص وتقنياته، إلا أن لها ارتباطًا وثيقًا بجوانب وظيفية عديدة؛ نقتصر منها على الجانب اللغوي والخِطاطي بأبعاده اللسانية والإدراكية، من خلال استقرائها في المعاجم اللغوية؛ التي وصلت مخطوطة إلى أكثر من جيل؛ قبل أن تبعث بحلَّة حديثةٍ في عصرنا. فقد تلقَّف لغويّو القرن الثالث معاجم القرن الثاني، والرابع معاجم القرن الثالث وهكذا دواليك، إلى أن اكتمل تدقيقها وتمحيصها ونخلها بالصورة المشرِّفة التي هي عليها اليوم.

وفي هذا السياق يتنزَّل موضوع هذه الدراسة التي تحاول رصد ظاهرة التصحيف في التراث المعجمي المخطوط؛ بوصف المعجم اللغوي المنزل الأول الآمن الذي تأوي إليه دلالات الألفاظ في وضعها الحقيقي أو استعمالها المجازي، الذي يمكن من خلالها تلمُّس مكانة التحقيق لدى المعجميين القدامى، أثناء تعاطيهم المادة اللغوية.

الإشكالية:

إن المقصود بربط مسؤولية المحقق العلمية والمنهجية والتاريخية بضبط المتن جعله - بتعبيرنا المعاصر - وصيًّا على المؤلف؛ أو ناطقًا رسميًّا باسمه، أو لنقل وسيطًا بينه وبين القارئ المتخصص، وهذا يستدعي أن يحافظ على مضمون النص بالدرجة الأولى، وهو ما نفترض وجوده عند المعجميين الذين أوكلت إليهم مهمة رصد دلالات الألفاظ في اللغة العربية، حسب ما يقتضيه القياس والسماع والاستعمال - لا على الترتيب - .

وإن المتعقب للمعجمات العربية ليلحظ أن العديد من المعجميين قد تصدوا لتصحيح الدلالات اللغوية، وردّ الكثير منها، وأبرز هؤلاء أبو منصور الأزهري في معجمه تهذيب اللغة (ينظر: علاوي، 2021، 266 وما بعدها)؛ بسبب ما اعترى حروف الكلمات من تصحيف، وهو ما يجعلنا نطرح هنا ثلاثة تساؤلات نراها جوهرية:

1. ما حقيقة التصحيف، من منظور المحققين، ثم منظور البحث اللساني والإدراكي الحديث؟
2. ما واقع التصحيف في التراث المعجمي المخطوط؟
3. ما منهج الأزهري في الكشف عن التصحيف وردّه؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، اقتضت خطة البحث أن تكون في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول - التصحيف: مفهومه وخصائصه.

المطلب الثاني - التفسير اللساني والإدراكي لظاهرة التصحيف.

المطلب الثالث - واقع التصحيف في المعاجم اللغوية، ومنهج الأزهري في ردِّه.

أهداف الدراسة:

- الوقوف على حقيقة التصحيف في بعده اللساني والإدراكي.
- الوقوف على ظاهرة التصحيف في تهذيب اللغة للأزهري، من خلال عرض نماذج.
- الكشف عن جوانب علمية ومنهجية لدى اللغويين من خلال صناعتهم المعجمية.
- معرفة منهج الأزهري في التصدي للظاهرة.

الدراسات السابقة:

عند استقراء موضوع التصحيف فإننا نجد له ثلاثة مظان:

أ. كتب منهجية تحقيق النصوص:

فبعد تعريفه تعريفًا تقليديًّا تربطه بمفهوم التحريف، وتبين أهمية معرفته، وتدعو المحقق إلى ضرورة الكشف عنه، والحرص على تصويبه في مختلف النقول التي يتضمنها أي نص مخطوط.

ب. تعليقات المحققين:

وهو الجانب التطبيقي للموضوع، إذ نجد المحقق يشير فيه إلى الألفاظ التي وقع بها التصحيف قطعًا أو ظنًّا.

ج. الدراسات والأبحاث:

من الدراسات التي عثرت عليها - التي بين يدي - دراستان:

1. دراسة محمد بن مبخوت بعنوان: منهج أبي منصور الأزهري في تحقيق النصوص، (2015):

وقد تناول في مطالبها الثلاثة:

1. صناعة المقدمة عند أبي منصور الأزهري.
2. تصحيح النص وضبطه عند أبي منصور الأزهري.
3. بذور الفهرسة والتصنيف عند أبي منصور الأزهري.

وبخصوص المطلب الثاني فقد اكتفى فيه بسرد أصول التصحيح لديه، فوجدها عشرة، هي:

1. توثيق نسبة العنوان.
2. جمع النُّسَخ وترتيبها.
3. المعارضة بين النُّسَخ.
4. ضبط النص وتقييده.
5. إصلاح الزيادة.
6. إصلاح السّقط.
7. تصحيح التصحيف.
8. التنبيه على الخطأ.
9. كتابة الحواشي.
10. وضع العلامات.

دون أي تفصيل أو تمثيل لهذه الأصول جميعًا؛ ولا للأصل السابع المتصل ببحثنا، المتعلق بالتَّصحيف؛ بوصفه ظاهرة منتشرة في التراث المعجمي المخطوط، أبرزَها الأزهري في تهذيبه، ولا لكيفية تصديه لها. وهذا ما ستسعى الدراسة الحالية إلى إبرازه، إضافة إلى مقاربة هذه الظاهرة معجميًّا ولسانيًّا وإدراكيًّا.

2. دراسة ضباعة عبد العزيز علاوي بعنوان: التعليقات اللغوية للأزهري في كتابه تهذيب اللغة، (2021):

على الرغم من أنها أسهبت في ما تضمنه المعجم من قضايا التوثيق والتأصيل اللغويين، والظواهر اللغوية التي تطرق لها الأزهري، في كلام العرب ولغاتهم، وما استدركه من دلالات في ألفاظ القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي، لم تقف عند ظاهرة التحريف والتصحيف؛ لأن ذلك لم يكن من أهداف الدراسة. (ينظر: علاوي، 2021)

المطلب الأول ـ التصحيف، مفهومه وخصائصه:

أوَّلًا ـ مفهوم التصحيف:

لا بدَّ قبل تقديم تعريف وافٍ لظاهرة التصحيف الإشارة إلى أنَّ كثيرًا ما يذكرالتصحيف مع التحريف، نظرًا للرّباط القوي الذي يجمعهما، مما جعل العديد من العلماء يجمعانهما في مؤلف واحد؛ ومن أمثلة ذلك:

- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت382هـ).
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي (ت764هـ).

ولا شك أن الجمع بينهما راجع إلى ما يحدثانه من اضطراب دلالي في النص، غير أننا لأسباب منهجية وعلمية، تقيَّدنا ـ كما يظهر من خلال عنوان البحث وأهدافه ـ بظاهرة التصحيف، وهو ما يساعد على دراسة الموضوع بشكل حفري، يسمح بتشريح الظاهرة، وتتبعها لسانيًّا وإدراكيًّا.

أ. التصحيف في المفهوم اللغوي:

لغةً: جاء في لسان العرب: "التَّصحيف: الخطأ في الصَّحيفة" (ابن منظور، 1994، 9/ 187). وهو الكتاب؛ بتغيير اللَّفظ، ينجرُّ عنه تغيير في المعنى.

فاللفظ مأخوذ إذن من الأخذ من "الصُّحف"، دون التلقّي من أفواه المشايخ. (ينظر: الطناحي، 1984، 287)، يقول أبو أحمد العسكري: "فأما معنى قولهم: الصّحفي والتصحيف فقد قال الخليل: إن الصَّحفي الذي يروي الخطأ عن قراءة الصُّحُف بأشباه الحروف. وقال غيره: أصل هذا أن قومًا كانوا قد أخذوا العلم عن الصُّحُف؛ من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير؛ فيقال عنده: "قد صحَّفوا"، أي ردَّدوا عن الصُّحف، وهم مصحِّفون، والمصدر التَّصحيف". (العسكري، د.ت، 9). وأما لفظ (مُصْحَف) فهو من (أصحف) (إصحافًا): وأصله أن الصحف جمعت فيه. (الأصفهاني، 1992، 26)

ب. التصحيف في اصطلاح المحققين:

- **تعريف الراغب الأصبهاني (ت502ه):** "رواية الشيء على خلاف ما هو عليه؛ لاشتباه حروفه". (مرتضى الزبيدي، 1965، 1/ 89).
- **تعريف الشريف الجرجاني (ت816ه):** "أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه؛ أو على ما اصطلحوا عليه". (الجرجاني، د.ت، 53)
- **تعريف محمود الطناحي (ت1999م):** أورد بأنه: "تغيير في نقط الحروف، أو حركاتها مع بقاء صورة الخط".
- **تعريف عبد المجيد دياب:** عرَّف ما يقع في النُّسَخ من تحريف وتصحيف بقوله: "يحدث في نطق أو كتابة الكلمة العربية، نتيجة الخطإ الإملائي في قراءة الحروف المكتوبة، سواء كان هذا الخطأ في نقط الحروف، أو شكلها، أو تبادلها الأمكنة". (دياب، د.ت، 166)

ويُلحَظ أن هذه التعريفات - عدا تعريف الطناحي - لا تفرق بين التصحيف والتحريف، وهذا موقف عُرِف به رجال الحديث، فهم لا يفرِّقون بين المصحَّف والمحرَّف. (دياب، د.ت، 165)

وانطلاقًا من تعريف الطناحي، ومن موقف أبي منصور الأزهري - كما سيتضح لاحقًا - يمكننا تعريف التصحيف بأنه: "خطأ كتابي يرتكبه الناسخ في نقط حرف من الحروف الأشباه، بتغيير موضع النّقط لسبب ما، فينتج عنه تغيُّر في المعنى". ومن هنا أمكن عَدُّ كلِّ تصحيفٍ تحريفًا وليس العكس. أما الخطأ في الحركات فهو - برأينا - سوء قراءة للفظ، أو هو لحن في اصطلاح النُّحاة القدامى.

ثانيًا - أسباب التصحيف:

أرجع الطناحي التصحيف إلى عشرة أسباب، (ينظر: الطناحي، 1984، 299 - 314) هي:

1. تشابه رسم الحروف وتساويها عددًا مع إهمال النقط.
2. اختلاف الخط العربي بين مشرقي ومغربي.
3. عدم المعرفة بلغات القبائل.
4. قرب الحروف وبعدها في الكلمة الواحدة أو الكلمتين.
5. خداع السَّمع، وهو التصحيف السمعي.

6. خفاء معنى الكلمة عند الناسخ أو القارئ، فيعدل بها إلى كلمة مأنوسة.

7. الجهل بغريب كلام العرب، ويتصل به الجهل بأنماط التعبير عند القدماء، والجهل بسياق الكلام.

8. الجهل بمصطلحات العلوم.

9. الجهل بأسماء البلدان.

10. الإلْف، وهو باب للتصحيف واسع.

والحقيقة أن جميع هذه الأسباب يمكن اختصارها في عاملين اثنين أساسين، هما:

العامل الأول: طبيعة الحروف العربية - وقد سبق بيانها بما فيه الكفاية - .

العامل الثاني: الناسخ: وذلك إما لسهوٍ، أو جهلٍ، أو تهاونٍ، أو عبث، أو تعمُّد ذلك، أو اقتداءٍ بناسخ مصحِّف، أو بما جرت عليه العادة.

ثالثًا - خطورة التصحيف:

يجمع المحققون قديمًا وحديثًا على أنَّ التَّصحيف من آفات التأليف، لأنَّه يغيِّر من دلالة اللَّفظ، ويخرجها عن سياقها، الذي هو مقصود الكاتب، وربما لهذا جاز لنا القول - دون مبالغة - : إنَّ المقصود من مصطلح المحقِّق أو التحقيق هو التحقق من خلوّ المخطوطة من تغير طارئ على دلالات الألفاظ ودلالات التراكيب، يخرجها عن قصدية المؤلِّف، وما يفعل هذا غير التَّصحيف والتحريف؟!

وإذا كان تحريف الكلام - بإضافة كلمة أو حذفها أو إحداث تغيير في حروفها بالزيادة والنقصان أو تغيير مواضعها - اعتداءً على المؤلف، فإن خطورة التصحيف تكمن في سهولة إحداثه، وهو - لا شكَّ - عدوان صارخ على المضمون، ومن ثمة فهو خيانة للأمانة التي يقتضيها ميثاق التحقيق وعهد الباحث.

ولخطورة التصحيف حذَّر القدامى من أخذ العلم ممن يشتغل بالصُّحُف، فقد روي عن سليمان بن موسى الدِّمشقي الأشدق (ت119ه) أنه قال: "كان يُقال: لا تأخذوا القرآن من المصحفيِّين، ولا الأخبارَ من الصُّحفيِّين". (العسكري، 1982، 1/ 82)

رابعًا - أهمية معرفة التصحيف:

إن أبرز ما نفيده من معرفة التصحيف في مجال اللغة، يمكن إجماله في ثلاثة عناصر:

1. تصحيح الروايات والنقول.
2. ضبط اللغة.
3. حفظ الدلالة.

ولعلَّ هذا الذي قصده القاضي عياض بن موسى (ت544ه) في مدحه الكتاب المحكم الضبط، الخالي من التصحيف والتحريف، من قوله: [خفيف]

خَيْرُ ما يَقْتَني اللَّبيبُ كِتابٌ *** مُحْكَمُ النَّقْلِ مُتْقَنُ التَّقْييدِ

خَطَّهُ عارِفٌ نَبيلٌ وعانا *** هُ فَصَحَّ التَّبْييضُ بِالتَّسْويدِ

لَمْ يَخُنْهُ إِتْقانُ نَقْطٍ وشَكْلٍ *** لا ولا عابَهُ لِحاقُ الـمَزيدِ

(القاضي عياض، 1970، 165)

خامسًا ـ كيفية الاحتراس من التصحيف:

يلخّص لنا أبو أحمد العسكري ذلك في قوله: "والاحتراس من التصحيف لا يدرك إلا بعلم غزير، ورواية كثيرة، وفهم كبير، وبمعرفة مقدمات الكلام". (العسكري، د.ت، 3)

المطلب الثاني ـ التفسير اللساني والإدراكي لظاهرة التصحيف:

أوَّلًا ـ تأثير الموضع في تصحيف الكلمة:

لا بد من الإشارة في البداية إلى أن اللغة ـ بوصفها نظامًا ـ تتركَّب ـ في جانبها المنطوق ـ من مجموعة من الرموز أو الأدلة اللسانية (Signs)، (ينظر: علي، 2004، 28)، وكل علامة تتألف من مقاطع صوتية (Syllables) قابلة للتقطيع، وكل مقطع صوتي يتألف من وحدات صوتية (Phonemes). كما نجد في تلك الرموز وحدات نحوية وصرفية (Morphemes)، ووحدات معجمية (Lexemes).

وإن اللغة ـ في جانبها الشكلي أو الغرافي (Graphic) ـ تتألف من رموز خطية، مؤلفة من مجموعة من الغرافيمات (Graphemes)، التي هي بمثابة الوحدات الخطية الدالة الصغرى (ينظر: De saussure، 1971، 46)، متمثِّلة في: الحروف، والنقاط، والهمزة، والتشكيل (الحركات، السكون، الشَّدة، المَدّة، التنوين)... إلخ.

وإن ما يحدث من تصحيف في الحروف العربية مرتبط بالنظام الغرافي، من جهة، ومنسجم مع ما يحدث في نظام الجملة العربية نحويًّا وتركيبيًّا؛ وهذا يتطلب منا إجراء مقارنة بين الجانبين (الغرافي والتركيبي).

يذكر النحاة واللسانيون الذين اهتموا بنظام الألفاظ والجمل العربية، - ومنهم عبد الرحمن الحاج صالح (ت2017م) - صاحب النظرية الخليلية الحديثة - ، مفهومًا مرتبطًا بالعلامة - في حضورها وغيابها الصَّوتي لدى المتكلم - وهو مفهوم "الموضع"، الذي يشكل حيِّزًا لعنصر محذوف على مستوى النطق (بالفعل)، وموجود على مستوى البناء الجُمَلي أو التركيبي (بالقوَّة)، وهو ما أطلق عليه النحاة مصطلح "التقدير"، ويخضع إلى قانون العمل الإعرابي النَّحوي، ضمن نظرية العامل (ينظر: بن لعلام، 2012، 269)، إذ إنَّ المستمع يردُّ إلى كل موضع حذف منه من تلك المواضع اللفظة المناسبة التي يحتملها السياق، وتتطلبها قصديَّة المتكلم، وتراعي المخاطب والعناصر السياقية والمقامية والحالية.

والأمر نفسه في الجانب المورفولوجي للكلمة، إذ إن الصيغة الصرفية لبعض الألفاظ العربية التي لحقها إعلال بالحذف أو بالقلب أو بالنقل، أو غير ذلك من الظواهر الصرفية كالإدغام والإبدال، إنما يخضع لمبدإ مراعاة الموضع؛ وهو مرتبط بنظرية الأصل والفرع، إذ إن الفعل (قل) مثلًا، يُرَدّ إلى أصله وفق الجدول الحملي الآتي:

المستعمل	قُلْ			
اللفظ	Ø	قُـ	Ø	ـلْ
الأصل المتروك	ا	قُـ	ـوُ	لْ

جدول (1): "وظيفة الموضع في صيغة الكلمة"

وللتمثيل لذلك نورد المثال الشهير الوارد في كتب النحو وهو: "أَهْلَكَ واللَّيْلَ" فإن في هذه الجملة موضعين، إذ يقدّر الفعل في الموضع الأول: (الْحَقْ) وفي الموضع الثاني: (سابِقْ). (ينظر: سيبويه، 1988، 1/ 275)

والشأن نفسه مع الحروف الأشباه في العربية في علاقاتها مع النقاط، التي تشكل عناصر غرافية فارقة في تحديد دلالة كل علامة غرافية، كما في (حرف الجيم):

شكل (1): "دور النقطة في التفريق بين الحروف الأشباه"

والجدول (2) الآتي يوضح جميع الحروف الأشباه في اللغة العربية، ودلالاتها الغرافية، بحسب مكوناتها الغرافية الفارقة:

	مجموعة الحروف الأشباه	المكونات الغرافية الفارقة	عدد المواضع	عدد الدلالات الغرافية
01	**بـ، تـ، ثـ، نـ، يـ**	نقطة، نقطتان، ثلاث نقاط	خمسة مواضع	خمس
02	**ج، ح، خ**	نقطة واحدة	موضعان	ثلاث
03	**د، ذ**	نقطة واحدة	موضع واحد	اثنتان
04	**ر، ز**	نقطة واحدة	موضع واحد	اثنتان
05	**س، ش**	ثلاث نقاط	موضع واحد	اثنتان
06	**ص، ض**	نقطة واحدة	موضع واحد	اثنتان
07	**ط، ظ**	نقطة واحدة	موضع واحد	اثنتان
08	**ع، غ**	نقطة واحدة	موضع واحد	اثنتان
09	**ف، ق**	نقطة واحدة	موضع واحد	اثنتان
10	**ى، ي**	نقطتان	موضع واحد	اثنتان

الجدول (2): "يوضح الحروف الأشباه في العربية، ودلالاتها الغرافية بحسب المكونات الفارقة"

يظهر من خلال الجدول أن لكل حرف من هذه الحروف المنقوطة (المعجمة) موضعًا على الأقل، وله خمسة مواضع على الأكثر:

- فحرف (الحاء) - مثلًا - فيه موضعان (علوي وسفلي)، فإذا شغل الموضع السفلي يتشكَّل حرف (الجيم)، وإن شغل الموضع العلوي يتشكَّل لدينا حرف (الخاء).
- وحرف (الراء) له موضع علوي وحيد، فإن شُغِل تشكل حرف (الزاي).
- وحرف (الباء) له خمسة مواضع: موضعان سفليان، وثلاثة مواضع علوية.

والتصحيف في هذه الحالة، هو الارتباك والاضطراب الذي يحدثه الناسخ في النظام الغرافي داخل هذه المواضع، ومن ثمة فهو خروج عن نظام التركيب الغرافي للحرف، وقد يصل إلى مئات الحالات في الكلمة الواحدة (ينظر: الأصفهاني، 1992، 29).

فتصحيف كلمة (حِبْر) مثلًا تنتج عنه إحدى الكلمات المصحَّفَة الآتية:

اللفظ	الدلالة المقصودة	الألفاظ الناتجة عن التَّصحيف	أبرز الدلالات الناتجة بعد التصحيف
حِبْر	مداد الكتابة	(جَبْر)	ضد الكسر
		(جَبُزَ)	يَبُسَ
		(جَثْر)	عريض
		(جَنَزَ)	سَتَرَ
		(جَيْر)	مادة بيضاء تستعمل ملاطًا
		(جِيز)	جانب الوادي
		(حَبْر)	العالم
		(حَتَر)	أعطى
		(حَثِرَ)	غَلُظَ وضَخُمَ
		(حَنْر)	ثَنْي الشيء
		(حِنْز)	القليل من العطاء
		(حَيْر)	شبه الحديقة أو الحمى
		(حَيِّز)	كل جمع منضمٍّ بعضه إلى بعض
		(خَبَر)	ما يُنقَل ويُتحدَّثُ به قولًا أو كتابةً
		(خبز)	اسم لما يصنع من الدقيق المعجون المنضج بالنار
		(خَتِرَ)	استرخى وضعف من شراب أو مرض أو دواء
		(خَثْر)	مصدر (خَثِرَ) اللَّبن: إذا ثَخُنَ وغَلُظ
		(خُنُر)	جمع (خانر): الصديق المصافي
		(خَنِزَ)	اللحم وغيره: فسد وأنتن
		(خير)	ضد الشر

جدول (3): "تصحيف كلمة (حِبْر) وأبرز الدلالات الناتجة عنها"

وإذا كان الخلل الواقع في تغيير مواضع الجملة - مما يخرق القواعد النحوية والصرفية والقوانين التي تضبط العلاقات الدلالية - يؤثر في دلالات الجمل الكلية، فإن الخلل الذي يقع على

مستوى النظام الغرافي للكتابة يؤثر في الدلالات المعجمية للألفاظ حتى على الدلالة الصرفية. فأما المعجمية فقد سبق التمثيل لها في الجدول (3)، وأما الصرفية فمثل الفعل (يُؤْتَى) - بالبناء للمجهول - ، فإن تصحيفه ينتج عنه الفعل (يُؤْتِي) - بالبناء للمعلوم - .

والسؤال الذي يطرح هنا بإلحاح:

كيف كان سيكون مصير دلالات الألفاظ لولا ابتكار النقط والتطوير والإصلاح الذي لحق نظام الكتابة العربية بدءًا من أبي الأسود الدؤلي (ت69ه)؛ فنصر بن عاصم (ت89ه) ويحيى بن يعمر (ت129ه)؛ وانتهاءً بالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170ه).

ذلك أن وضع أبي الأسود الدؤلي نقاط الإعراب على الحروف يعد بمثابة استنطاق الكلمة في جانبها النحوي، ووضع نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر نقاط الإعجام استنطاق للكلمة على المستوى المعجمي، ووضع الخليل الرموز استكمال غرافي ذو بعد رياضي، يشي بأصالة فكر الخليل، في ترميز كل القضايا اللغوية التي تناولها، بدءًا من ترميز - المتحركات والسواكن في مجال العروض - إلى الصيغ الصرفية، وانتهاءً برموز الحركات الإعرابية.

ولسائل أن يسأل: إذا كان التصحيف يتعلق بالنقاط، فما علاقة الخليل بالموضوع، وقد طور رموز الحركات الإعرابية؟

والجواب بيسر هو أن الحركات الإعرابية لو بقيت في شكلها المنقوط لالتبست مع نقاط الحروف، ولزاد عدد النقاط بنسبة متوسطة لا تقل عن: 42 %، ولأمكن ظهور نوعين من التصحيف:

أ. **تصحيف إعجام:** ما يتعلق بنقاط الحروف.

ب. **وتصحيف إعراب:** وهو ما يتعلق بنقاط الإعراب.

ولنضرب لذلك المثال الآتي: "**شقَّتْ شفيقَةُ ثيابَ شقيقَتي زَيْنَبُ**".

فجميع حروف العبارة معجمة، ومجموع نقاط حروفها: 41 نقطة، ولو أضيفت إليها حركات الإعراب (نقطة لكل حركة، ونقطتان للتنوين، مع إهمال السكون)، - كما نصَّ على ذلك أبو الأسود الدؤلي مخاطبًا كاتبه - (الداني، 1960، 3 - 4) لأصبح عدد النقاط: 18+41= 59 نقطة. ومجموع احتمال نسبة التصحيف تتضاعف بشكل يصعب حصره.

ثانيًا - دور الإدراك (Perception) في عملية التصحيف:

لا شك أن الحروف - بوصفها أشكالًا ورموزًا بصرية - يتم إدراكها إدراكًا بصريًّا، - عبر المراحل التي أقرَّها المختصون في علم النفس المعرفي (Cognitive Psychology) - من جهة،

ومن جهة أخرى؛ من خلال ربطها بالنماذج والقيم الثقافية، وتلك المراحل هي:

1. **المرحلة الأولى:** النظرة الكلية الإجمالية.
2. **المرحلة الثانية:** تحليل الشكل وإدراك العناصر المكونة له والعلاقات القائمة بين أجزائه المختلفة.
3. **المرحلة الثالثة:** إعادة تأليف الأجزاء في كلّ موحّد والعودة إلى النّظرة الكلّيّة مرّة ثانية. (عيسوي، 1993، 95)

ويمكننا هنا أن نستخرج بعض الملاحظات المتمثّلة في ما يأتي:

أ. إنّ النّظرة الإجماليّة تسبق النّظرة التّفصيليّة التّحليليّة.

ب. إنّه لا يمكن أن يدرك المرء العلاقات بين العناصر قبل أن يدرك الشّيء بأكمله، وينـدر أن يكون للأجزاء معنى مستقل، بل إنّها تستمدّ معناها من الكل الذي يحتويها. (ينظر: يوسف، 1962، 186)

فنحن في عمليّة الإدراك لا ندرك جزئيّات مستقلّة منفردة بعضها عن بعض، وإنّما ندرك كلّيّات أو صيغًا يتكوّن كلّ منها من شكل وأرضيّة. (ينظر: عيسوي، 1993، 95)

وتمدّنا عمليّة القراءة المتواصلة بأقوى دليل على أنّ الإدراك يكون في مبدئه إجماليًّا كلّيًّا، فقد دلّت التّجارب على أنّ العين لا تنتقل في القراءة من حرف إلى حرف، كما يمرّ شعاع النّور على السّتار بطريقة متواصلة بطيئة، بل تقفز عدّة قفزات من دون أن ترى كلّ حرف على حدة.

ففي السّطر المطبوع الذي يكون طوله نحو عشرة سنتيمترات؛ ويتكوّن من نحو إحدى عشرة كلمة تقفز العين ما يتراوح بين خمس قفزات أو ستّ؛ أي أنّنا نقرأ السّطر على خمس دفعات أو ستّ. وكلّما كان فهمنا لما نقرأ كبيرًا زادت سرعة القراءة، أو بعبارة أخرى زاد عدد الحروف التي لا نراها رؤية واضحة جليّة، وهذا يفسر لنا علّة الخطإ أحيانًا في قراءة الكلمات، كما أنّه يفسّر لنا لِمَ نقرأ بعض الكلمات ذات الأخطاء المطبعيّة قراءة صحيحة دون أن ندرك وجود الخطأ؟ (ينظر: يوسف، 1962، 187)

فناسخ المخطوطة "عندما يكتب لا تخرج الوحدات الغرافيّة من آلته إلّا بما له من تجربة بصريّة مع تلك الوحدات، وكذا بمقصديّته تجاه فعل الكتابة في حدّ ذاته، وتجاه المتلقّي (قارئ البنية الغرافيّة)، فيكون بذلك للبنية ذات النّسق المعيّن والشّخصيّة الغرافيّة أبعاد تداوليّة (براغماتيّة) وفوق لغويّة (Metalinguistic)". (بوعبدالله، 2014، 194)

وهذا العنصر قد يتشعّب إلى قضايا إدراكيّة ومقصديّة عميقة ليس هنا مجال لتفصيل الكلام فيها. ومن ثمة فإن الإدراك - بوصفه حقيقةً متمثِّلة عند المدرِك - على رأي ابن سينا (ت428ه) - يُعَدّ مرحلةً حاسمة لدى الناسخ والقارئ معًا:

1. الإدراك في التصحيف أثناء عملية النسخ:

يشاع لدى محترفي النِّساخة والطِّباعة والوراقة أنَّ "الناسخ أعمى والمصحِّح أعور"، وهي مقولةٌ صحيحة إلى حد كبير؛ إذ تُفسَّرُ إدراكيًّا بما يتيحه الإدراك البصري من دمج للعناصر الغرافية وإنشاء العلاقات الدلالية جزئيًّا وكليًّا، بين مختلف المستويات: الحروفية، والمقطعية، والإفرادية، والتركيبية.

ونضرب لذلك المثالين الآتيين:

- **يقرأ الإتسان ما فى الكثب لينمو فكربًّا.**
- **ويستعمل الخطاظ الحبر ليكثب علي الورق.**

فإن إدراك هاتين الجملتين يتأثر تلقائيًّا بآليات الإدراك البصري، الذي بيّنته مدرسة الجشطلت الألمانية - التي تنفرد عن غيرها من النظريات الكلاسيكية في علم النفس - بما يأتي:

أ. لقد يبيّن الجشطلتيّون أنّ إدراك صورة ما - هو إدراك مباشر حدسيّ "Intuitive"، وهو في الآن نفسه إدراك شعوري وحسّي. (ينظر: الماكري، 1991، 19)

ب. يعتقد الجشطالتيون أنّ إدراكنا وأفكارنا التي نكوّنها في مواقف حياتنا لها خواصّ كلّية، ومن ثمّة من الصعب اختزالها إلى مجموعة من العناصر المكوّنة. ويستندون في هذا التفسير إلى المبدإ المعروف لديهم وهو "أنّ الجزء أكبر من مجموع أجزائه". (عيسوي، 1993، 57 - 58)

- الكلّ يحتوي الأجزاء ويهيمن عليها، وهكذا فالعناصر المكوّنة للشكلين أسفله لا تدرك بوصفها عناصر منفصلة ومستقلة، وإنّما في إطار كلّيّ أي: مثلّث ثمّ دائرة أو مستطيل:

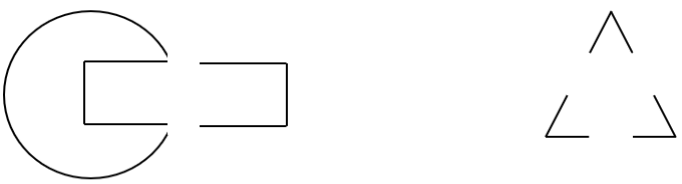

شكل (2): "إدراك العناصر المكوّنة للكلّ" (الماكري، 1991، 19)

- إنّ إدراك الـكلّ لا يمكـن أن يتـمّ بمجـرد الجمـع اليسـير بيـن الأجـزاء، وهكـذا فـإذا انتزعنـا عنصـرًا مـن كلّ؛ لتحويلـه إلـى كلّ آخـر فـإنّ هـذا العنصـر المحـوّل سـيأخذ دلالات جديـدة ومختلفـة عـن الأولـى:

وفي كتاب "دلالة الصّورة" (Semantic of Picture) "من أجل مقاربة منهجيّة للخطابات البصريّة" (1986) لمؤلّفيه برنارد كوكولا "Cocula, B" وكلود بيروتيت "Peyroutet, C"، إذ قدّما خلاصات وتركيبات لأهمّ محتويات الإرث النّظريّ الجشطالتيّ حول الإدراك البصريّ عامّة، والأشكال والصّور بشكل خاصّ (ينظر: الماكري، 1991، 19)، ساقا جملةً من القوانين التي بموجبها يمكن إدراك مجموعة من العناصر بوصفها أشكالًا؛ بالقياس إلى عمق معيّن، وهي قوانين خمسة:

- **القانـون 1:** قانـون الصّغـر (Reduce law): الشّـكل الصّغيـر يبـرز منفصـلًا عـن عمـق أكثـر كبـرًا.

- **القانـون 2:** قانـون البسـاطة (Simplicity law): الشّـكل البسـيط أبـرز مـن الشّـكل المعقّـد.

- **القانـون 3 و4:** قانـون الانتظـام والتّقابـل (Regularity & opposition): ويتعلّـق الأمـر بالتّقسـيم المنظّـم والتّقابلـيّ لعناصـر شـكل معيّـن.

- **القانـون 5:** قانـون الاختـلاف (Difference): الشّـكل المبيّـن بكيفيّـة ابتكاريّـة يبـرز بشـكل أفضـل.

وهكذا، وبناءً على هذه الاتجاه المعرفي الإدراكي للصيغ فإنه يصلح أن يكون تفسيرًا للتصحيف، وهو فضلًا عما يقدمه من تفسير للإدراك الكلي للصيغ فإنه يقدم تفسيرات عن آلية التعرف إلى الصيغ، وإدراك العلاقات بين الوحدات الغرافيّة بوصفها أشكالًا أو صيغًا، ضمن البنية الغرافيّة المتعلّقة برسوخ الأشكال وعمقها وبروزها وتميّزها من بعضها، ومن ثمّة معرفة الحدود الفاصلة بين الوحدات الغرافية بكل عناصرها.

2. دور عملية الإدراك (Perception) في التصحيف أثناء عمليتي النسخ / القراءة:

ويظهر أثره في التوصل أثناء القراءة، وهي عبارة عن عملية كنس العين العلامات الغرافية - إلى بلوغ الدلالات المقصودة و/ أو المعدولة عن الأصل.

والمثالان السابقان ينطبقان على هذه العملية، إذ يردّ القارئ كل وحدة غرافية حدث بها تصحيف إلى أصلها وفق عوامل التوقع والتقارب والتشابه (ينظر: عيسوي، 1993، 102)، ضمن عملية الإدراك البصري (ينظر: بوعبدالله، 2014) وفق عوامل، هي:

أ. عامل التّوقّع (Prevision factor):

فنحن ندرك الأشياء كما نتوقّع أن تكون عليه لا كما هي في ذاتها، ويتأثّر الإدراك بالتّوقّع العقليّ للفرد، فقد أجريت تجربة مؤدّاها أنّ الباحث Sipola عرض مجموعة من الكلمات عديمة المعنى على الشّاشة على مجموعتين. أخبر المجموعة الأولى أنّ الكلمات التي ستعرض عليهم تدور حول وسائل المواصلات والسّفر، وأنّ الأخرى تدور حول الحيوانات والطّيور، فكانت نسبة: 74 % من إجابات المجموعة الأولى حول وسائل المواصلات، ونسبة: 63 % من إجابات المجموعة الأخرى عن أسماء الطّيور والحيوانات. ويمكن تطبيق هذا على إدراك نص جميع حروفه مهملة.

ب. عامل التَّقارب (Convergence factor):

ومؤدّاه أنّ الأشياء المتقاربة في المكان والزّمان يسهل إدراكها صيغةً تتكامل مكوّنة من شكل وأرضيّة، فالنّقط المرسومة كلّ زوج على حدة ندرك كلّ زوج منها وحدةً ولا ندركها نقطة نقطة؛ وخير مثال على ذلك نقاط الحروف (اثنتان أو ثلاث) التي غالبًا ما توضع في بعض أنماط الحروف العربيّة على شكل جرّة قلم (-) أو (^)؛ ممّا يدلّ على أنّ الكاتب يدركها صيغةً كلّيّة، وكذا إلصاق النّقطة أو النّقطتين مع نهاية النّون أو نهاية التّاء المربوطة على التّوالي.

ج. عامل التَّشابه (Similarity factor):

ندرك الأشياء المتشابهة في الشّكل أو الحجم أو اللّون صيغةً مستقلّة؛ فنحن ندرك في الشّكل الموالي صفوفًا من النّقط الدّوائر المظلمة، وصفوفًا أخرى من الدّوائر البيضاء:

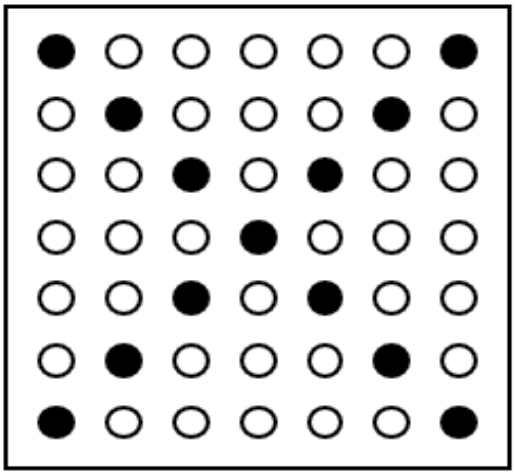

شكل (3): "إدراك الأشياء المتشابهة" (عيسوي، 1993، 102)

د. عامل الاتصال (Communication factor):

إنّ الأشياء المتّصلة التي تربط بينها خطوط تدرك صيغةً متكاملة.

ه. عامل الإغلاق (Closure factor):

إذ نحن نميل إلى سدّ الثّغرات أو التّغاضي عنها، وندرك الأشياء النّاقصة كما لو كانت كاملة. فالدّائرة النّاقصة في بعض أجزائها ندركها كاملة، كما في الشكل (4)، فالنص متاح للانقرائيّة رغم إهمال جميع حروفه:

ان حامعه محمد بن راشد للعلوم الانسانيه
تحتل مكانه مرموقه ومتميزه بين الجامعات
العالميه والموسسات الاكاديميه في الدعوه
الى قيم العلم والسلم والتسامح والتعايش
وخدمه الحضاره الانسانيه ورفض كل مظاهر
الخلاف والعنف والتطرف وذلك
بتوجيهات سديده من القياده الرشيده
ومحافظه على الارث الخالد للمغفور له
الشيخ راشد بن سلطان رحمه الله وطيب ثراه

شكل (4): "كتابة طباعية حديثه مهملة الحروف"

3. مراحل اكتشاف التصحيف:

إن اكتشاف التصحيفات الموجودة في النُّسَخ المخطوطة يمر بعدة مراحل:

أ. **المرحلة الأولى:** ظهور التصحيف عبر ميلاد الوحدات الغرافية.

ب. **المرحلة الثانية:** استعمال الوحدات الغرافية بصريًّا وصوتيًّا ودلاليًّا، وتحقُّق الوظائف اللسانية والبراغماتية من خلال البنية الغرافية.

ج. **المرحلة الثالثة:** اكتشاف التصحيف، ومن متطلبات هذه المرحلة:

- تكرار المرحلة الثانية.
- امتلاك القارئ زادًا لغويًّا (معجميًّا) ولسانيًّا (علميًّا) وفنّيًّا جماليًّا (خطّيًّا) وغراماطولوجيًّا (كتابيًّا إملائيًّا)، ومعرفيًّا (إدراكيًّا) وثقافيًّا يجعله يميِّز الحقول الدلالية المعجمية، ويكتشف العلاقات النحوية والتركيبية، ويدرك التنوع السياقي والبلاغي للنظام العلامي الغرافي بمختلف عناصره ومقاطعه.

ولا شك أن هذه الأدوات المعرفية قد امتلكها الأزهري، واحتكم إليها في تصديه لظاهرة التصحيف التي طالت بعض المعاجم اللغوية التي سبقته، وهو ما سنتناوله في المطلب الآتي.

ثالثًا ـ خصائص التَّصحيف:

بناءً على ما سبق يمكننا أن، نستنتج سبع خصائص للتصحيف، هي:

1. **يتصل بالمكتوب لا المنطوق.**
2. **يتعلَّق بالشِّعر والنَّثر معًا.**
3. **يقع على مستوى الحروف الأشباه:** ويمتد تأثيره على المستوى الدلالي للفظة والجملة.
4. **علاقته بنقاط الحروف:**

يتعلق ـ مبدئيًّا ـ بنقاط الحروف لا برسم الحرف، ولا بضبطه، ولا بصلته بالحروف المجاورة له يمينًا وشمالًا أو أعلى وأسفل.

5. **الموضوع:**

يعتري التصحيف 22 حرفًا من الحروف الأشباه وهي: (ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ن، ي)، ما يمثل نسبة: 78.57 % من الحروف العربية

6. **الناقل:**

وقع قديمًا في كتابات النساخ اليدويَّة، ويقع حديثًا من خلال الكتابات المرقونة بالآلة، ولهذه أسبابها واعتباراتها.

7. **الوظيفة:**

يغيِّر حدوث التصحيف داخل النص من دلالات الألفاظ، ومن ثم فإن وظيفة اكتشافه ـ أثناء التحقيق ـ دلاليَّة محضة، أما إذا لم يؤثر، كما في الكلمات التي ـ يرى أغلب اللغويين أنها ـ تحافظ

على دلالتها مع تغير النِّقاط في اللغة العربية، كـ: (المضمضمة - المصمصة) و(القبص - القبض)، و(بغداد - بغداذ) و(مذل - مدل) و(الخذرنق - الخدرنق) و(ابن انقذ - ابن انقد) و(منجذ - منجد) و(القناذع - القنادع) (ينظر: الحريري، 1998، 40 وما بعدها). وغيرها، ومع قلتها، فإن ذلك يعدُّ - برأينا - تصحيفًا أيضًا - من حيث الشكل - ؛ لما يحدثه من إخلال في أمانة النَّقل.

8. البراغماتية:

للتصحيف خاصيَّة تتعلق بالعلاقة الموجودة بين عنصري ثنائية (نقطة (أو نقاط) الحرف - والحرف)، والتعامل معها أشبه بالتعامل مع ثنائية (الدال - والمدلول) التي يخضع فيها المدلول - أثناء الاستعمال - لمقتضيات الدال، وهو ما يؤكد مهمة الناسخ البراغماتية في إحكام العلاقة بين العنصرين.

9. البعد المعرفي:

التصحيف عملية خطِّيَّة - غرافية / إدراكية، تنطبق عليها آلية الإدراك البصري، للناسخ وللمحقِّق معًا، فالأول بوصفه مُنجزًا للفعل الغرافي، والثاني بوصفه قارئًا متخصصًا، ويأتي القارئ العام بعدهما.

المطلب الثالث - واقع التصحيف في المعاجم اللغوية، ومنهج الأزهري في تهذيبه:

لا أرى داعيًا من التعريف بأبي منصور الأزهري والترجمة له؛ فهو أشهر من أن يُعَرَّف، بل إن ترجمته وسيرته وأخباره مبثوثة في مصادر السير والتراجم وكتب اللغة والأدب (ينظر: الحموي، 1993، 5/ 2321)، غير أن ما يفيدنا في هذا المقام - مما يخدم أهداف البحث - ، الإشارة إلى غايته من تأليف المعجم، وموقفه من التصحيف، ثم تناول نماذج التصحيفات التي أشار إليها، ومنهج رده التصحيف.

أوَّلًا - غاية الأزهري في تهذيبه:

إن الهدف الذي وضعه الأزهري في هذا المعجم - الذي يظهر من عنوانه كما يقال - إنما هو تهذيب الزخم المعجمي الذي سبقه مما علق به من خروج عن سنن العرب في كلامها، أو اكتسحه من دلالات غريبة، لا يقرّها الاستعمال ولا القياس. ومن تلك المعاجم:

- كتاب (العين): المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي شكّك الأزهري في أن يكون من تأليف الخليل، وأكثر من الطَّعن على مؤلِّفه (الليث بن المظفر (ت180ه))، حتى كأنه أراد رد الاعتبار للخليل من فَعْلَة اللَّيث؛ الذي اتهمه باختلاق العين على الخليل. (ينظر: الأزهري، 2001، 1/ 25)

لذلك نجده قد عني بتمحيصه ونفي الألفاظ التي لحقها التصحيف عنه، كما أشار إلى ذلك صراحةً في مقدمة معجمه، وذلك بقوله: "وقد قرأت كتاب (العين) غير مرَّة، وتصفَّحته تارةً بعد تارة، وعنيت بتتبُّع ما صُحِّف وغُيِّر منه، فأخرجته في مواقعه من الكتاب، وأخبرت بوجه الصِّحَّة فيه، وبيَّنت وجه الخطإ، ودلَّلت على موضع الصَّواب منه". (الأزهري، 2001، 1/ 25)

ثانيًا - موقف الأزهري من التصحيف:

يظهر جليًّا من خلال ما سبق أن الأزهري قد تتبع مظان التَّصحيف في المعاجم التي سبقته، ودليله في ذلك سماع اللغة ممن جُبِلوا عليها؛ لذلك نجده لا يتردد في تجريح كل من لم يكن ضابطه في رواية اللغة سماعًا ومشافهة، بل إنه يستقبح ويستنكر كل من ادعى معرفة اللغة، ولم يضبط ذلك بالسماع؛ فيروي عن أصحابها - من الأعراب أو اللغويين - معتمدًا النَّقل مما هو مدوَّن في الأوراق على علّاته، وذلك بسبب لجوئه إلى الصُّحف والأوراق، قال منتقدًا البشتي (ت348ه)، الذي زعم أنَّه نقل عن ابن السِّكِّيت (ت244ه):

"وقد ذكرت لك هذه الأحرف التي أخطأ فيها، والتقطتها من أوراق قليلة؛ لتستدلَّ بها على أنَّ الرَّجل لم يفِ بدعواه ... فقد أقرَّ أنه صُحُفِيٌّ لا رواية له ولا مشاهدة، ودلَّ تصحيفه وخطؤه على أنَّه لا معرفة له ولا حفظ". (الأزهري، 2001، 1/ 34)

ثالثًا - نماذج من تصحيف الدلالات اللغوية من خلال التهذيب:

1. النموذج الأول: الإخصاف / الإحصاف:

وذلك في قول الليث: "الإخصاف: سرعة العَدْو، وأخصف يخصف: إذا أسرع في عَدْوه".

قال الأزهري: "صحَّف اللَّيث فيما قال - والصواب: أحصف - بالحاء - إحصافًا - إذا أسرع في عدوه". (المصدر نفسه، 7/ 69)

2. النموذج الثاني: الجورف / الجورق:

وذلك من خلال قول بعضهم: "الجورف: الظليم؛ وأنشد لكعب بن زهير المزني: [بسيط]

كَأَنَّ رَحْلي وقَدْ لانَتْ عَريكَتُها *** كَسَوْتُهُ جَوْرَفًا أَقْرابُهُ خَصِفا"

ومع ذلك فالملاحظ أن محققي ديوان كعب جارَوْا هذا التصحيف فأوردوا اللفظ بالفاء (جَوْرَف) مع إيرادهم قول الأزهري في الهامش، (ينظر مثلًا: كعب بن زهير، 1997، 47 - 48 (هامش21))

قال الأزهري: "هذا تصحيف. والصَّواب ما رواه أبو العباس عن ابن الأعرابي [ت231ه] أنه قال: الجورق - بالقاف - : الظليم... ومن قاله بالفاء فقد صحَّف". (المصدر نفسه،2001، 8/ 244)

3. النموذج الثالث: أفضأ / أقضأ:

وذلك في ما رواه أبو عبيد (ت224ه) عن الأصمعي (ت216ه) في باب الهمز: "أفضأت الرجل: أطعمته". (المصدر نفسه، 12/ 58)

وعلق الأزهري عليه بقوله: "هكذا رواه شمر لأبي عبيد - بالفاء - ، وأنكره شمر؛ وحُقَّ له أن ينكره؛ لأنه مصحَّف، والصَّواب: أقضأته - بالقاف - : إذا أطعمته". (المصدر نفسه، 12/ 58)

ثالثًا - منهج الأزهري في ردِّ التصحيف:

1. إصدار الأحكام النقدية:

من الأحكام النقدية التي أطلقها الأزهري - وهو يتعقَّب ما لحق الدلالات اللغوية من تغير - ، ما يتعلق بالمصحِّف ومنها ما يتعلق بعملية التصحيف:

فمن الأحكام المتعلقة بالمصحِّف مطلقًا:

أ. الغباء:

كما في قوله: "وسميت كتابي تهذيب اللغة؛ لأني قصدت بما جمعت فيه نفي ما أدخل في لغة العرب من الألفاظ التي أزالها الأغبياء عن صيغها وغيرها، الغُتم عن سننها". (المصدر نفسه، 1/ 45)

ب. الجهل:

إن مسألة الرواية بالمكتوب من الأشياء الممجوجة عند الأزهري - كما سبق - ؛ فالمبدأ عنده أن المنطوق مقدَّمٌ على المكتوب في كل الأحوال، لذا كانت الصحف عنده مناط فساد اللغة، والذي يعتمدها جاهل، قال في هذا الشأن: "وإنَّ أكثر ما قرأنا من الصُّحف - التي لم تضبط بالنَّقط الصَّحيح، ولم يتولَّ تصحيحها أهل المعرفة - لسقيمة لا يعتمدها إلَّا جاهلٌ". (المصدر نفسه، 1/ 34)

وأما الأحكام المتعلقة **بالتصحيف**:

فمثل قوله: "ولو أني أودعت كتابي هذا ما حوته دفاتري وقرأته من كتب غيري، ووجدته في الصحف التي كتبها الوراقون وأفسدها المصحفون لطال كتابي، ثم كنت أحد الجانين على لغة العرب ولسانها". (المصدر نفسه، 1، 34)

والملاحظ - بعد استقراء المعجم - ، أنه يصف التَّصحيف بأوصاف، ربما كانت في نظره تصنيفًا، أو ترتيبًا، هي:

أ. التَّصحيف المحض:

وذلك في قوله: "هذا خطأ محض وتصحيف، والصَّواب الوَقْط". (المصدر نفسه، 9/ 201)

ب. التصحيف المنكر: ومن ذلك:

- مثلما ورد في دلالة العَدَويّة: "يقال: هي بنات أربعين يومًا فإذا جزّت عنها عقيقتها ذهب عنها هذا الاسم، قلت، وهذا غلط بل تصحيف منكَر". (المصدر نفسه، 1/ 31)

وقوله - في رده على "أعللت الإبلَ فَهِيَ عالّة، إذا أصدرتَها وَلم تُروِها": "وَهَذَا تصَحيفٌ مُنكر، وَالصَّوَاب: أغللت الإبلَ بالغين، وَهِي إبلٌ غالة". (المصدر نفسه، 1/ 31)

ج. التصحيف القبيح:

كقوله - في دلالة العيضوم: المرأة الكثيرة الأكل - : "وهذا تصحيف قبيح، دال على قلة مبالاة المؤلف إذا صحَّف، والصواب: العيصوم؛ بالصاد". (المصدر نفسه، 1/ 33)

د. التصحيف البيِّن:

وذلك في معرض رده على ما أورده الليث في باب (ذقي)، حين قال: "فرس أذقى والأنثى ذقواء، والجميع الذقو، وهو الرخو رانف الأنف، وكذلك الحمار". قال الأزهري: "وهذا عندي تصحيف بيِّن، والصَّواب: فرس أذفى، والأنثى ذفواء: إذا كان مسترخيي الأذنين". (المصدر نفسه، 9/ 202)

ه. التصحيف الفاضح:

ومن ذلك قوله: "وسمعت العرب تقول للبن البيوت في السقاء إذا راب من الغد: غبيبة. ومن قال: عبيبة - بالعين - في هذا فهو تصحيف فاضح". (المصدر نفسه، 1/ 32)

و. التصحيف الفاحش:

وقد أصدر الأزهري هذا الحكم في تعليقه على ما أورده الليث، قال: "وقال الليث: الحبأة لوح الإسكاف المستدير؛ وجمعها حبوات، قلت: هذا تصحيف فاحش". (المصدر نفسه، 5/ 172)

2. السَّماع:

لقد صرح الأزهري في مقدمة معجمه بأن أخذ اللغة إنما يكون بالاستماع إلى الأعراب الخُلَّص الذين لا يشوب أداءهم أي خلل، ولم تهب عليهم أية نسمة من رياح العجمة، إن اختيارًا أو اضطرارًا،

وذلك بعد أن اختلط بـ: "أصرام من تميم وأسد بالهبير نشئوا في البادية يتتبعون مساقط الغيث أيام النُّجَع، ويرجعون إلى أعداد المياه، ويرعون النَّعَم ويعيشون بألبانها، ويتكلمون بطباعهم البدوية وقرائحهم التي اعتادوها، ولا يكاد يقع في منطقهم لحنٌ أو خطأ فاحش".

ويرى أيضًا أن من يترك السماع معرّض نفسه للخطإ، بل يوشك أن يقع فيه، يقول: "وإنما يعرف هذا من شاهده وثافنهُ. فأما من يعتبر الألفاظ ولا مشاهدة له ولا سماع صحيح من الأعراب فإنه يخطئ من حيث لا يعلم". (المصدر نفسه، 10/ 81)

وقال في موضع آخر معلقًا على قول الليث: تقيأت المرأة لزوجها. "قال: وتقيؤها: تكسرها له، وإلقاؤها نفسها عليه وتعرضها له، وأنشد:

تَقَيَّأَتْ ذاتُ الدَّلالِ والخفَرْ *** لِعابِسٍ جافي الدَّلالِ مُقْشَعِرْ

قال الأزهري: "لم أسمع: "تقَيَّأتِ المرأةُ" - بالقاف - بهذا المعنى، وهو عندي تصحيف. والصواب: تَفَيَّأَتْ - بالفاء - ، وتفيُّؤها: تثنّيها وتكسُّرها عليه؛ من الفيء، وهو الرجوع". (المصدر نفسه، 9/ 278) ومثل هذا كثير في معجمه.

وقوله في خاتمة معجمه: "وهذا آخر الكتاب الذي سمَّيته (تهذيب اللغة)، وقد حرصت ألَّا أودعه من كلام العرب إلا ما صحَّ لي؛ سماعًا من أعرابي فصيح، أو محفوظًا لإمام ثقة، حسن الضبط، مأمون على ما أدى". (المصدر نفسه، 15/ 497)

إضافة إلى أنه كثيرًا ما كان "عند سماعه للفظة ما يتتبع مصايرها ولا ينحاش عمن يفسرها له من أهل الدراية". (علاوي، 2021، 39)

وهذا يظهر لنا - بجلاء تامٍّ - أن منهجه الأساسي - في نخل ما ساقه المعجميون واللغويون في معاجمهم - هو السماع الذي يسمح بإثبات رواية وتأكيدها؛ ونفي أخرى ودحضها، أو تغليب رواية على أخرى. وهي الأداة التي بها تقصر كل حيلة في القياس، وهو أساس قامت عليه الصناعة المعجمية القديمة، كما صرَّح بذلك أحمد بن فارس (ت395ه) في كتابه (الصاحبي) بقوله: "أجمع أهل اللغة - إلا من شذ منهم - أن للغة العرب قياسًا". (ابن فارس، 1997، 35)

وقرَّر في موضع آخر أن "ليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسًا لم يقيسوه؛ لأن في ذلك فسادَ اللغة وبطلانَ حقائقها، ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسًا نقيسه الآن نحن". (المصدر نفسه، 36)

3. رواية الثقات:

قال الأزهري في دلالة (ذقى): "أما ذقى فلا أحفظه لأحد من الثِّقات". (الأزهري، 2004، 9/

202). وهذا يدل على أنه يعدل عن تصحيح دلالة لغوية إذا لم يرد بها سماع من فصحاء الأعراب، أو لم يسمعها من رواة يثق في روايتهم. وقد ذكر طبقات أئمة اللغة الذين اعتمد عليهم في جمع كتابه، مبينًا تراجمهم وآثارهم اللغوية، وهم خمس طبقات، تجمع ثمانية وثلاثين إمامًا. ومن أمثلة من أوردهم ممن يثق فيهم:

أ. الخليل بن أحمد الفراهيدي:

كما في قوله: "والصّواب في العُنَّة والعُنَن ما قاله الخليل". (المصدر نفسه، 1/ 31)

ب. الأصمعي وأبو عمرو الشيبانيّ:

كما في قوله: "سمعتُ العربَ تقول ذلك، وقد قاله الأصمعيّ وأبو عمرو، وهما إمامان ثقتان". (المصدر نفسه، 14/ 135)

وفي المقابل فقد نبه - في مقدمة معجمه وخاتمته - على سبعة ممن اشتهروا بعلوم اللغة، وحشوها بالمزال المفسد والمُصَحَّف المغيَّر، وهم:

أ. **الليث بن المظفر الكناني (ت180ه):** الذي نحل الخليل كتاب (العين) جملةً لينفقه باسمه.

ب. قطرب، أبو علي محمد بن المستنير (ت206ه).

ج. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت255ه).

د. ابن قتيبة، أبو عبد الله عبد الله بن مسلم الدينوري (ت276ه).

ه. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت321ه).

و. **أحمد بن محمد البشتي الخارزنجي (ت348ه):** صاحب كتاب (تكملة العين): إذ اعترف بأنه: "لا سماع له في شيء من هذه الكتب، وأنه نقل ما نقل إلى كتابه من صُحُفهم، واعتلَّ بأنه لا يزري ذلك بمن عرف الغث من السَّمين. وليس كما قال؛ لأنَّه اعترف بأنَّه صُحُفِيٌّ، والصّحفيّ إذا كان رأس ماله صُحُفًا قرأها فإنه يُصحِّف فيكثر". (المصدر نفسه، 1/ 29) وقد ذكر له اثني عشر خطأً وتصحيفًا. (بن المبخوت، 2015، 233)

ز. أبو الأزهر البخاري صاحب كتاب (الحصائل).

ويمكن القول - بعد هذا - : إن هذا المنهج الذي اعتمده الأزهري - في رد الروايات المكتوبة

التي ساقها اللغويون والمعجميون الذين سبقوه أو عاصروه - ، يشي برغبته الشديدة في وضع حدود قامعة لكل أصناف الانحرافات الدلالية للغة، من أجل تخلية المعجم العربي مما علق به من تصحيف وتحريف اللغويين والأدباء والرواة والنساخ والوراقين، وهذا يعكس وجهًا علميًّا حصيفًا أظهره الأزهري وأمثاله من خُدّام العربية - خلال القرن الرابع الهجري - في سبيل الحفاظ على نقاوة الدلالات اللغوية، وفق نقد معجميّ بناء وصارم. يذكّرنا بمنهج رواة الحديث في التثبُّت والتيقُّن والتحقُّق، وهو منهج المتمرسين من المحقِّقين إلى اليوم.

ويمكننا القول - في الأخير - : إن التصحيف إذا كان آفة الرواية، والكتابة، والنقل، فقد بيّن البحث أن السماع والأخذ من الثقات هو الوسيلة إلى درء الدلالة وتخليصها من شوائب الخروج عن سنن كلام العرب، ولا أدل على هذا من حفظ كلام الله من التحريف والتصحيف؛ لأنه لا يؤخذ إلا مشافهة؛ ومن اعتمد على الورق لا يسلم من الزلق.

خاتمة:

من خلال ما سبق تناوله بالدراسة ينتهي بنا البحث إلى النتائج الآتية:

- إن التصحيف آفة من الآفات التي خلّفها النُّسّاخ، وقد اكتسح الكتابة العربية نظرًا لكثرة حروفها الهجائية المعجمة (المنقوطة) التي تبلغ نسبتها 78.57 % من مجموع حروف الهجاء. وقد تحمّل أعباءه اللغويون والمحققون قديمًا وحديثًا، فأبدوا قدرة فائقة في الكشف عنه؛ لتمحيص الدلالات اللغوية بما يتوافق مع مبدإ السماع. وبذلك أمكن عدُّهم محققين من الطراز الأول، أو لنقل محققين بالقوَّة وبالفعل، ومنظّرين لكل ما يمس دلالة اللفظة المعجمية والسياقية.

- لم تسلم كتب التراث العربي المخطوط - بما فيها المعاجم اللغوية - من بروز ظاهرة التصحيف، ورغم الرابط القوي الذي يجمع التصحيف بالتحريف؛ فقد تناول البحث موضوع التصحيف منفردًا؛ لأسباب منهجية وعلمية بحتة، أبرزها الكشف عن القضايا الدلالية والإدراكية التي تعتري الحرف في علاقته بوحداته الغرافية التي يشكل معها ثنائية مميزة متلازمة.

- إن قضية التصحيف ذات صلة بنظام الكتابة العربية؛ لأنها تتعلق بالوحدات الغرافية (Graphemes) التي تشكل لنا النسق الغرافي العام، كما أن لها صلة بالبعد الإدراكي للحروف بوصفها (فونيمات) بصرية.

- يتطلب الكشف عن التصحيفات داخل النصوص المخطوطة من المحقق امتلاك زاد لغوي (معجمي)، ولسانيّ (علمي)، وذوقي جمالي (خطّي)، وغراماطولوجي

(كتابـي إملائـي)، ومعرفـي (إدراكـي)، وثقافـي؛ للتمييـز بيـن مختلـف الحقـول الدلاليـة المعجميـة، واكتشـاف العلاقـات النحويـة والتركيبيـة، وإدراك التنـوع السِّياقي والبلاغـي للنظـام العلامـي الغرافـي بمختلـف عناصـره ومقاطعـه.

- إن الأزهـري مـن خـلال معجمـه (تهذيـب اللغـة) أظهـر قـدرات فائقـة في مجـال تمحيص دلالات الألفـاظ، تنـم عـن تمكـن شـديد فـي مجـال روايـة اللغـة وتحقيـق النصـوص؛ ولـذا كان معجمـه كاشـفًا لمـا وقـع فيـه المعجميـون قبلـه ورواة اللغـة مـن اللغوييـن والأدبـاء، مـن إيـراد مـا ليـس مـن كلام العـرب. ويكـون بعملـه هـذا رائـدًا فـي التأسـيس للنَّقـد المعجمـي.

توصيات:

- ضـرورة الرجـوع إلـى تهذيـب اللغـة فـي ضبـط دلالات الألفـاظ؛ نظـرًا لمـا بذلـه مـن جهـد فـي التثبـت والتيقـن مـن الـدلالات اللغويـة؛ ببيـان مـا ورد مصحَّفًـا فـي روايـات النصـوص الشـعرية والنثريـة.

- إعطـاء العنايـة الفائقـة لعناصـر نظـام الكتابـة، بمـا فـي ذلـك نقـاط الحـروف؛ لأنهـا وحـدات غرافيـة دالـة، إذ تنتقـل دلالـة اللفظـة مـن حقـل دلالـي إلـى آخـر.

- ضـرورة مجابهـة التصحيـف والتحريـف بـكل أنواعـه فـي كل النصـوص والخطابـات فهـو لا ينحصـر فـي النصـوص المخطوطـة فحسـب، بـل نجـده فـي مختلـف كتابـات الأفـراد، وعبـر وسـائط متعـددة، ورقيـة وإلكترونيـة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الأزهري، أبو منصور (2004). تهذيب اللغة (تحقيق محمد عوض مرعب). دار إحياء التراث العربي.

بوعبداللـه، لعبيـدي (2014). رداءة الخـط: مظاهرهـا وأسـبابها السـيكولوجية والمعرفية: دراسـة ميدانيـة من منظور لسـاني غرافولوجـي. دار الأمل.

الجرجاني، الشريف (د.ت.). معجم التعريفات (تحقيق محمد صديق المنشاوي). دار الفضيلة.

الجوهـري، إسـماعيل (1987). صحـاح اللغـة وتـاج العربيـة (تحقيـق أحمـد عبـد الغفـور عطـار، ط4). دار العلـم للملايين.

الحريري، القاسم (1998). درة الغواص في أوهام الخواص (تحقيق عرفات مطرجي). مؤسسة الكتب الثقافية.

الحمـوي، ياقـوت (1993). معجـم الأدبـاء (إرشـاد الأريـب إلى معرفـة الأديـب) (تحقيق إحسـان عبـاس). دار الغرب الإسلامي.

الداني، أبو عمرو (1960). المحكم في نقط المصاحف (تحقيق عزّة حسن). وزارة الثقافة والإرشاد القومي ومطبعة مديرية إحياء التراث القديم.

دياب، عبد المجيد (د.ت.). تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره. دار المعارف.

سيبويه، عمرو (1988). كتاب سيبويه (تحقيق عبد السلام هارون، ط3). مكتبة الخانجي.

الطناحي، محمود (1984). مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي مع محاضرة عن التصحيف والتحريف. مكتبة الخانجي.

العسكري، الحسن (1982). تصحيفات المحدِّثين (تحقيق محمود ميرة).

العسكري، الحسن (د.ت.). شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف. مطبعة الظاهر.

علاوي، ضباعة عبد العزيز (2021). التعليقات اللغوية للأزهري في كتابه تهذيب اللغة. دار الجنان.

علي، محمد (2004). مدخل إلى اللسانيات. دار الكتاب الجديد المتحدة.

عيسوي، عبد الرّحمن (1993). علم النفس والإنسان. الدار الجامعيّة للطباعة والنشر.

ابن فارس، أحمد (1997). الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (تحقيق أحمد حسن بسج). دار الكتب العلمية.

القاضي، عياض (1970). الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (تحقيق السيد أحمد صقر). مكتبة التراث.

كعب بن زهير (1997). ديوان كعب بن زهير (تحقيق علي فاعور). دار الكتب العلمية.

بن لعلام، مخلوف (2012). مفاهيم أساسية في أصول النحو. دار الأمل.

الماكري، محمد (1991). الشكل والخطاب: مدخل لتحليل ظاهراتي. المركز الثقافي العربي.

بن مبخوت، محمد (2015). منهج أبي منصور الأزهري في تحقيق النصوص. مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، (7)، 388-309.

مرتضى الزبيدي (1965). تاج العروس من جواهر القاموس. دار الهداية.

ابن منظور، محمد (1994). لسان العرب (ط3). دار صادر.

هارون، عبد السلام (1988). قطوف أدبية: دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث. مكتبة السُّنّة.

يوسف، مراد (1962). مبادئ علم النّفس العام (ط4). دار المعارف.

ثانياً: المراجع الأجنبية

De Saussure, F., Bally, C., Sechehaye, A., & Riedlinger, A. (1971). *Cours de Linguistique Générale* (3rd ed.). Payot.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

al'a'azhariyyu a'abū manṣūrin (2004). tahdhību al-lughati) taḥqīqu muḥammadi 'awaḍi mar'abin dāru 'iḥyā'i al-turāthi al'arabiyyi

bw'badāllh li'abīdī (2014). radā'atu alkhaṭṭi maẓāhiruhā wa'a'asbābuhā al-saykūlūjiyyatu wa-l-ma'rfiyyatu dirāsatun maydinnaya min manẓūrin lisāniyyin ghurāfūlūjiyyin dāru al'a'amali

aljurjāniyyu al-sharīfu d.t .(.mu'jamu al-ta'rīfāti) taḥqīqu muḥammadi ṣadīqi almanshāwiyyi dāru alfaḍīlati

aljawhariyyu 'ismā'īlu (1987). ṣiḥāḥu al-lughati watāju al'arabiyyati) taḥqīqu a'aḥmada 'abdi alghafūri 'aṭṭārin ṭa dāru al'ilmi lil-malāyīni

al-ḥarīriyyu al-qāsimu (1998). durratu al-ghawwāṣi fī a'awhāmi al-khawāṣṣi) taḥqīqu' arafātin muṭarrijiyyun mu'uassasati al-kutubi al-thaqāfiyyati

alḥamawiyyu yāqūtu (1993). mu'jamu al'udabā'i) 'irshādu al'a'arībi 'ilā ma'rifati al'a'adībi)taḥqīqu 'iḥsāni 'abbāsin dāru algharbi al'islāmiyyi

al-dāniyyu a'abū 'amrw (1960). almuḥkamu fī naqṭi almaṣāḥifi) taḥqīqu' azzata ḥasanin wizāratu al-thaqāfati wa-l-'irshādi alqawmiyyu wa maṭba'atu madayrayi 'iḥyā'i al-turāthi alqadīmi

dayyābun 'abdu almajīdi) d.t .(.taḥqīqu al-turāthi al'arabiyyi manhajuhu wataṭawwuruhu dāru alma'ārifi

sībawayhi 'amrw (1988). kitābu sībawayhi) taḥqīqu' abdi al-salāmi hārūna ṭ maktabatu alkhānijiyyi

al-ṭanāḥiyyu maḥmūd (1984). madkhalun ilā tārīkhi nashri al-turāthi al'arabiyyi ma'a muḥāḍaratin 'ani al-taṣḥīfi wa-l-taḥrīfi maktabatu alkhānijiyyi

al'askariyyu alḥasani (1982). taṣḥīfātu al-muḥaddithīna) taḥqīqu maḥmūdi mīrata

al'askariyyu alḥasanu) d.t .(.sharḥu mā yaqa'u fīhi al-taṣḥīfu wa-l-taḥrīfu maṭba'atu al-ẓāhiri

'alāwiyyu ḍubā'ata 'abdi al-'azīzi (2021). al-ta'līqātu al-lughawiyyatu lil-'ā'azhariyyi fī kitābihi tahdhībi al-lughati dāru al-jināni

'aliyyun muḥammadin (2004). madkhalun ilā al-lisāniyyāti dāru alkitābi aljadīdi almuttaḥidatu

'īsawiyyun 'abdu al-Raḥmāni (1993). 'ilmu al-nafsi wa-l-'insāni al-dāru aljāmi'iyyatu lil-ṭibā'ati wa-l-nashri

abnu fārisin a'aḥmadu (1997). al-ṣāḥibiyyu fī fiqhi al-lughati al'arabiyyati wamasā'ilihā wasunani al'arabi fī kalāmihā) taḥqīqu a'aḥmada ḥasan bsj dāru alkutubi al'ilmiyyati

alqāḍī 'īāḍun (1970). al'ilmā'u 'ilā ma'rifati uṣūli al-riwāyati wataqyīdi al-samā'i) taḥqīqu al-sayyidi a'aḥmada ṣaqrin maktabatu al-turāthi

ka‘bu bni zuhayrin (1997). dīūānu ka‘bi bni zuhayrin) taḥqīqu‘ aliyyi fā‘warra dāru alkutubi al‘ilmiyyati

bn li‘alāmin makhlūfin (2012). mafāhīmu a’asāsiyyatun fī uṣūli al-naḥwi dāru al’a’amali

almākiriyyu muḥammadun (1991). al-shaklu wa-l-khiṭābu madkhalun litaḥlīlin ẓāhirātiyyin almarkazu al-thaqāfiyyu al‘arabiyyu

bnu mubkhūtin muḥammadin (2015). manhaju a’abī manṣūrin al’a’azhariyyi fī taḥqīqi al-nuṣūṣi mijallatu majma‘i al-lughati al‘arabiyyati ‘alā al-shabakati al‘ālamiyyati (7).309-388 ،

murtaḍā al-zubaydiyyu (1965). tāju al‘arūsi min jawāhiri alqāmūsi dāru alhidāyati

abnu manẓūrin muḥammadun (1994). lisānu al-‘arabi) t3 .(dāru ṣādirin

hārūnu ‘abdu al-salāmi (1988). qaṭūfun a’adabiyyatun dirāsātun naqdiyyatun fī al-turāthi al‘arabiyyi ḥawla taḥqīqi al-turāthi maktabatu al-sunnati

yūsufu murādin (1962). mabādi’iu ‘ilmi al-nafsi al‘āmmi) t4 .(dāru alma‘ārifi

’Al-Taṣḥīf (Mispronunciation) in Manuscript Lexical Heritage Through Tahḏību ’Al-Luğah by ’Al-’Azharī (370H)
(A Cognitive - linguistic Approach)

Labidi Bouabdallah(1)

Abstract:

This study aims to explain the phenomenon of "’al - taṣḥīf" (mispronunciation) frequently occurring in Arabic manuscripts produced prior to the invention of modern printing techniques. It was once a common part of a complex graphic system with concrete structural features and highly functional components. Because it was a common practice of ancient copyists and to best determine its causes and highlight its main characteristics, the study will examine the phenomenon from a paleographic perspective. The study will also attempt to interpret the phenomenon from a cognitive - linguistic perspective. It will look at its mechanisms, causes, and characteristics. It will equally examine the confusion it creates for researchers as they try to derive graphic structures and semantic values from manuscripts from that era. In addition, the study will use an analytical and descriptive approach to dissect the phenomenon as it exists in manuscripts written prior to the time of ’Abū manṣūr ’al - ’azharī. ’Abū manṣūr ’al - ’azharī is considered one of the pioneering linguists in that area. He confronted the Taṣḥīf in his dictionary "Tahḏību ’al - luğah", where he revealed his position on Taṣḥīf, his approach to dealing with it, and how he responded to the meanings it had, regardless of its sources or what the root causes might have been. Through various linguistic, literary, rhetorical, methodological, and critical elucidations, this study will provide a sufficient semantic and pragmatic interpretation of the changes that Taṣḥīf brought to the Arabic language.

Keywords: The manuscript lexical heritage, ’al-taṣḥīf (mispronunciation), tahḏību ’al - luğah, linguistic & cognitive approach, ’abū manṣūr ’al-’azharī.

(1) College of Arts and Humanities - Mohamed Bin Zayed University for Humanities (AbuDhabi – U.A.E.)
Labidi.bouabdallah@mbzuh.ac.ae